مؤتمر الإصلاح الاجتماعى

قرارات المؤتمر

أقامت رابطة الإصلاح الاجتماعى فى أيام ١٨ و ١٩ و ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٠ مؤتمرا للإصلاح الاجتماعى فى ثلاث جلسات متوالية : الجلسة الأولى عن " يوم الريف " وقد أقيمت فى قاعة المحاضرات بالجمعية الزراعية الملكية، وخطب فى هذه الجلسة حضرات أصحاب السعادة والعزة الأساتذة : الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس الرابطة، وجلال فهيم باشا، وفؤاد أباظة باشا ، ومحمد على ناصر بك ، والدكتور عبد الواحد الوكيل بك ، والآنسة ابنة الشاطئ . وكانت الجلسة الثانية للشخصيات القومية ، وأقيمت فى قاعة المحاضرات بالجمعية الجغرافية الملكية ، فحاضر الجمهور فيها حضرات : الدكتور منصور فهمى بك ، والأستاذ محمد الدهياوى، والصاغ عبد الرحمن زكى، والدكتور محمود أحمد الحفنى ، والدكتور سيد كريم ، والأستاذ توفيق اسكاروس . فأما الجلسة الثالثة فكانت فى شئون الأسرة ، وقد أقيمت فى الجمعية الجغرافية أيضا ، والخطباء هم : صاحب السعادة الأستاذ محمد العشماوى بك ، والأساتذة : أحمد أمين بك ، والدكتور على عبد الواحد وافى ، والآنسة أسماء فهمى.

وعقب انتهاء أيام المؤتمر الثلاثة ، عقد خطباء كل يوم منها جلسات لدراسة ما قدم اليهم من المقترحات ، وما استخلص من الخطب ، وبعد المناقشات انتهى الرأى إلى القرارات التالية :

١ — قرارات يوم الريف

تفكر الحكومة المصرية منذ عشرات السنين فى إصلاح حال الفلاح و إصلاح حال القرية المصرية ، لكن السير فى هذا الإصلاح كان بطيئا جدا بالقياس إلى ما تم من ضروب الاصلاح المختلفة فى مرافق البلاد . فقد تركت مشكلات الريف ليحلها الزمن . وكان تدخل المشرع فى أمرها أقل منه فى سائر المرافق . ولما كانت مصر لا تزال تعتمد على الزراعة فى ثروتها ، وفى نظامها الاقتصادى فإن اصلاح الريف من أهم ما يجب أن توجه له العناية . لذلك جعلت " رابطة الاصلاح الاجتماعى " مسألته فى مقدمة ما تعنى به ، وقد اجتمعت لجنة المؤتمر التنفيذية التى بحثت مسائل الريف فحصت الاقتراحات التى عرضت فى المؤتمر وغيرها مما قدم اليها ، وانتهت الى القرارات التالية :

أولا — يجب أن يشترك أهل الريف فى القيام بمهام إصلاحه وبإدارة شؤونه ، وأن يكون ذلك تنفيذا للفصل الخامس من الدستور المصرى بإقامة الهيئات المحلية، وفى مقدمتها المجالس القروية لتشترك فى اقتراح كل إصلاح يراد القيام به فى القرية وفى تنفيذه . على أن الاصلاحات الجوهرية التى تشترك فيها جميع القرى يجب أن يصدر بها المشرع قوانين ، وأن تنفذ هذه القوانين بأسرع ما يستطاع وأن تشترك الهيئات المحلية النيابية فى الإشراف على تنفيذها متى وجدت هذه الهيئات بالفعل .

ثانيا — إصلاح الريف يتناول مسائل متنوعة يمكن تلخيصها فيما يلى :

(ا) توزيع السكان فيه .

(ب) تنظيم شئونه الصحية .

(ج) علاج مشكلاته الاقتصادية .

(ا) توزيع السكان فى الريف :

لاحظ المؤتمر أن توزيع السكان فى ريف مصر لا يتفق مع مصلحة البلاد الاجتماعية ولا مع حسن استغلال ثروتها الزراعية . فبينما نرى نسبة السكان فى المنوفية ثلاثة أفراد للفدان إذا هى فى شمال الدلتا فرد واحد لكل خمسة وعشرين فدانا . لذلك يرى المؤتمر ضرورة العمل على حسن توزيع السكان . ويقترح لذلك ما يأتى :

أولا — أن يشجع صغار المزارعين وأن يشجع الفلاحون من أهل المناطق المكتظة على الهجرة إلى الجهات القليلة السكان ، وذلك بأن توزع بينهم الملكيات فى هذه المناطق غير الآهلة بمقادير تكفل هذا التشجيع ثم تحصل أثمان الأراضى التى تعطى لهم على آجال طويلة بغير فائدة فى الفترة الأولى ، وبفائدة قليلة فى الفترة الثانية ، وبفائدة معتدلة فى الفترة الأخيرة .

ويرى المؤتمر أن يتناول التوزيع الأراضى الآتية :

(ا) جميع أراضى الحكومة المستصلحة إلا ما يلزم لعملية الإكثار أو حقول التجارب .

(ب) الأطيان البور المملوكة للحكومة ، والتى أعدت لها طرق الصرف والرى العامة بعد إصلاحها .

(ج) الأراضى التى تقل ملكيتها عن فدان وتنزعها الدولة لتجميع الملكية .

(د) الأطيان التى تنزع ملكيتها جبرا فى المحاكم .

(هـ) ماتشتريه الدولة من أطيان الوقف الأهلى بعد انقراض الطبقة الثانية أو الطبقة التى تليها فتصبح الاستحقاقات بها كالملكية الصغيرة .

(و) أراضى البحيرات بعد تجفيفها و بخاصة بحيرة مريوط و لمنزلة للانتفاع بمساحاتها بتوزيعها على المزارعين .

(ز) جميع أطيان الحكومة البور التى لم تتوفر لها إلى الآن طرق الصرف والرى العامة ، والتى تبلغ نحو ١٠٠,٠٠٠ فدان بعد توافر الإصلاح لتصبح معدة للتوزيع على صغار المزارعين .

فإذا لم يف هذا العلاج بالغرض ، ولم يخفف من ضغط السكان فى بعض المناطق ليكفل اليد العاملة للمناطق غير الآهلة ، فإن المؤتمر يقترح إصدار القوانين لتوزيع السكان جبرا على نحو ما جرى فى كثير من البلاد الزراعية .

(ح) للحكومة فى شمال الدلتا نحو ٣٠٠,٠٠٠ فدان من الأطيان توافرت لها طرق الرى والصرف . وقد ثبت أن ما يستصلح منها سنويا لا يزيد على ٨٠٠٠ فدان لأسباب متصلة بميزانية الدولة . لذلك يرى المؤتمر أن يوكل الاصلاح إلى شركات زراعية موثوق بخبرتها العملية ، على أن تساهم الحكومة فى هذه الشركات بما لا يقل عن ١٥ ٪ من رأس المال ، حتى يكون لها الإشراف على عملية إصلاحها . وبذلك تتوافر أراض تعاون فى زيادة الثروة الزراعية وفى توزيع السكان .

(ب) تنظيم الشئون الصحية :

لا تزال المشكلة الصحية فى مقدمة المشكلات التى تعترض تقدم الريف ، والحكومة تحاول علاج هذه المشكلة فى الوقت الحاضر ، والمؤتمر يقدم لعلاجها المقترحات الآتية :

١ — تنظيم مبانى العزب والقرى تنظيما صحيا واقتصاديا . ويجب أن يكون هذا التنظيم عاما ، وأن يخضع لإشراف المجالس القروية . والمؤتمر يرى ضرورة المسارعة إلى إنشاء هذه المجالس كما تقدم . على أن الصعوبة التى تعترض مواجهة هذه المشكلة هى فيما يتعلق بالعزب والقرى القائمة الآن . وهو لذلك يقسم القرى والعزب من حيث هذا التنظيم إلى قسمين :

القسم الأول — العزب والقرى الجديدة : هذه لا يواجه إنشاءها صعوبة ما ، ولذلك يجب أن تنشأ على التنظيم التى تضعه الحكومة ، ويحسن أن توضع تصميمات مختلفة يختار الذين

ينشئون العزب الجديدة ما يشاءون منها ، ويختار أهل القرى بواسطة مجلس القرية ما يشاءون كذلك .

القسم الثانى — العزب والقرى القائمة بالفعل ، وهذه يرى المؤتمر إدخال الإصلاحات الصحية الممكنة إليها فى حدود الاقتصاد . فإن لم يمكن إصلاحها وجب أن يحظر البناء فيها ، وأن تحجز الحكومة فى جوارها مساحة من الأراضى تنزع ملكيتها نزعا حتميا ، وتقسم حسب تصميمات تنظيم القرى ، وتبقى مع ذلك أرضا زراعية تحدد قيمتها على هـذا الأساس حين نزع الملكية ، ولا تدفع هذه القيمة لأصحابها إلا فى حدود ما يبنى منها .

وكما توضع التصميمات لتنظيم القرى يجب أن توضع كذلك تصميمات لمنازل قروية صحية رخيصة مختلفة الأحجام يكلف الراغبون فى البناء اتباع أحدها ، وتراعى فى هـذه التصميمات الشروط الصحية فى الأفران والمراحيض .

٢ — كذلك يرى المؤتمر أن يترك ردم البرك المملوكة للحكومة إلى المجالس القروية ، وتضم ملكية هذه البرك بعد ردمها إلى القرية ، ويقرر مجلسها استعمالها كميادين أو استغلالها كأجران أو أسواق محلية ، أو يقرر بيعها أرضا زراعية أو أرضا للبناء حسب الحاجة إليها . أما البرك المملوكة للأفراد فتعين لهم مدة لردمها ، فإن لم يقوموا بذلك ردمها مجلس القرية وآلت ملكيتها إليـه مقابل قيامه بعملية الردم ودفع نصف ثمنها ، ويكون له أن يتصرف فيهـا كتصرفه فى البرك المملوكة للحكومة .

٣ — يرى المؤتمر ضرورة الإسراع فى حل مشكلة امداد القرى بمياه الشرب ، وذلك بالتوسع فى وصل القرى الدانية من المدن بفروع من تلك المدن والإكثار من الآبار الصحية وسواها أو إيجاد عمليات صغيرة للترشيح .

٤ — يرى المؤتمر ضرورة الإسراع فى توفير سبل العناية الطبية بالفلاحين على مقربة منهم ، وذلك بإنشاء مراكز طبية تشمل عيادة ومستوصفا لرعاية الأم والطفل لكل مجموعة من ثلاث قرى أو أربع بمـا يتبعها من العزب ، على أن يشمل ذلك أيضا إنشاء حمامات ومراحيض ومغاسل ثياب لمنع العدوى .

(ج) علاج المشكلات الاقتصادية :

مشكلة الثروة العقارية وحمايتها فى مقدمة المشكلات التى يشكو الريف منها . كما يشكو من علاقة الملاك والمستأجرين ، ويقترن بهاتين المشكلتين مشكلة التعاون ومشكلة الضرائب العقارية . والمؤتمر يقترح فى هذه الشئون ما يأتى :

أولا — أصدرت الحكومة عدة قوانين لحماية الثروة العقارية ، وقدوضعت قواعد لتنفيذ هذه القوانين واللوائح وسعت بعض جوانبها وضيقت البعض الاخر . وتنفيذ هـذه القوانين واللوائح لا يزال مع ذلك مضطربا بسبب خضوعه لمصالح متناقضة . والمؤتمر يرى واجبا أن تحسم الحكومة هذه المشكلة بقرار نهائى يحفظ الثروة العقارية على المصريين ، ولا يشجع المسرفين ولا المماطلين ولا سيئى التصرف .

ثانيا — يرى المؤتمر تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أساس ما تنتجه الأرض من المحاصيل اتقاء لتقلب أسعار النقد وما يتسبب عنه من المضاربة ، وهذا الإيجار النوعى هو أدنى أنواع الإيجار إلى العدل وإلى منفعة المـالك والمستأجر .

ثالثا — يرى المؤتمر أن تكون الضرائب بوجه عام تصاعدية ، وأن تعفى الملكية الصغيرة أى التى تقل أقل من عشرة جنيهات فى العام من كل ضريبة ، وأن يكون التصاعد فى الضرائب كفيلا بالتخفيف عن الملكيات الصغيرة التى تقل إلى ثلاثين جنيها فى العام .

رابعا — لاحظ المؤتمر أن سلفيات الإصلاح الزراعى المأخوذة من بنك التسليف الزراعى قد أرهقت المدينين ، وهو لذلك يقترح تقسيط هـذه السلف الى آجال طويلة متفاوتة أى أقساط تتزايد مع تزايد غلة الأرض .

كما يقترح أن يقصر الاقتراض الزراعى على الجمعيات التعاونية حثا لأهالى الريف على إنشائها . على أن المؤتمر يرى تقرير فترة انتقال غير طويلة لمعاونة الزراع فى انتشار هذه الجمعيات .

(للقرارات بقية ستنشر فى العدد القادم)